اتفاقية أوكوس وتداعياتها الجيوسياسية على الامن الهندو باسيفيكي

م.د علي غسان سامي

الجامعة العراقية–رئاسة الجامعة–قسم شؤون الطلبة والتسجيل العام

ali.gh.sami@aliraqia.edu.iq

الملخص: –

تُعد اتفاقية أوكوس (AUKUS) التي أُعلنت في سبتمبر من عام ٢٠٢١ بين أستراليا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، تحولاً استراتيجياً مهماً في توازن القوى في منطقة الهندو–باسيفيك، إذ تهدف الاتفاقية إلى تعزيز القدرات الدفاعية لأستراليا، لا سيما عبر تزويدها بغواصات نووية وتطوير التعاون في مجالات الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والتقنيات العسكرية المتقدمة. وقد أثارت هذه الاتفاقية ردود فعل واسعة، لا سيما من الصين التي اعتبرتها تهديداً مباشراً لأمنها القومي ومحاولة لاحتوائها استراتيجياً، إذ تنعكس تداعيات أوكوس على الأمن الإقليمي بزيادة التنافس العسكري، وتعزيز التحالفات الأمنية الجديدة، وإعادة تشكيل خريطة النفوذ في المنطقة، كما تطرح تساؤلات حول مستقبل التوازن بين الردع والتصعيد، وحول مدى فعالية التعددية الأمنية في المنطقة في ضوء التكتلات الثنائية والمتعددة الجديدة.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية أوكوس، الامن الإقليمي، الهندو–باسيفيك، التوازن الاستراتيجي، التحالفات العسكرية.

AUKUS Agreement and its Geopolitical Implications on the Indo-pacific

DR. Ali Ghassan Sami

The Iraqi University-University Presidency-Department of Student Affairs and General Registration

ali.gh.sami@aliraqia.edu.iq

Abstract

The AUKUS agreement, announced in September 2021 between Australia, the United Kingdom, and the United States, represents a significant strategic shift in the balance of power in the Indo-Pacific region. The pact aims to bolster Australia's defense capabilities, notably through the provision of nuclear-powered submarines, and expand cooperation in cybersecurity, artificial intelligence, and advanced military technologies. The agreement has triggered strong reactions, particularly from China, which views it as a direct threat to its national security and a strategic attempt to contain its rise.

The geopolitical repercussions of AUKUS include heightened military competition, the strengthening of new security alliances, and a reshaping of

regional influence. It also raises questions about the future balance between deterrence and escalation, and the effectiveness of multilateral security frameworks in the face of emerging bilateral and minilateral blocs.
Keywords: AUKUS Agreement_ Regional Security_ Indo-pacific_ Strategic Balance_ Military Alliances.

المقدمة

تُعد اتفاقية أوكوس (AUKUS)، التي أُعلن عنها في سبتمبر من عام ٢٠٢١ بين الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وأستراليا، تحالفاً استراتيجياً جديداً يعكس تحولات كبرى في بُنية النظام الإقليمي في منطقة الهندو–باسيفيك، إذ جاءت الاتفاقية في سياق تصاعد التنافس الجيوسياسي مع الصين، لا سيما في ضوء اتساع نفوذها العسكري والاقتصادي والبحري في المحيطين الهندي والهادئ، ما أثار مخاوف القوى الغربية بشأن توازن القوى في هذه المنطقة الحيوية.

إذ تُمثل أوكوس تحالفاً أمنياً وتقنياً غير مسبوق، إذ يشمل التعاون في مجالات متعددة، أبرزها نقل تكنولوجيا الغواصات النووية إلى أستراليا، وتبادل المعلومات السيبرانية، وتطوير القدرات الدفاعية المتقدمة، وهو ما يُنظر إليه بوصفها خطوة نوعية نحو إعادة تشكيل موازين القوى في الإقليم. وقد لاقت الاتفاقية ترحيباً من بعض الدول الحليفة، في حين أثارت تحفظات واعتراضات من قوى إقليمية مثل الصين وفرنسا، ما يُشير إلى عمق التأثيرات الجيوسياسية التي أحدثتها.

وفي هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد الجيوسياسية لاتفاقية أوكوس، وتسليط الضوء من حيث تداعياتها على الأمن الإقليمي في منطقة الهندو–باسيفيك، وذلك عبر استعراض الديناميات الجديدة التي فرضها التحالف، وفهم كيفية تفاعل القوى الدولية والإقليمية معه، في ظل بيئة استراتيجية تتسم بالتغيير والتعقيد.

أولاً: أهمية البحث: تتجلى أهمية هذا البحث في أنه يتناول واحداً من أكثر التحالفات الاستراتيجية تأثيراً في العقود الأخيرة، إذ توفر دراسة أوكوس فهماً معمقاً للكيفية التي تتغير بها الحسابات الأمنية والعسكرية في منطقة الهندو–باسيفيك، وتلقي الضوء على التحولات في التوازنات الإقليمية والدولية، كما أن تحليل تداعيات هذه الاتفاقية يساهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالعلاقات الدولية والنظرية الواقعية الجديدة في تفسير التحالفات.

ثانياً: أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في تحليل الظروف الجيوسياسية التي أدت إلى تشكيل تحالف أوكوس، واستكشاف التحديات والفرص التي يفرضها التحالف على الأمن في منطقة الهندو–باسيفيك، فضلاً عن تقييم ردود الفعل الإقليمية والدولية تجاه الاتفاقية، ناهيك عن فهم تأثير أوكوس على بُنية التحالفات التقليدية مثل التحالف الرباعي الأمني (QUAD) والآسيان.

ثالثاً: إشكالية البحث: إذ تتمحور إشكالية البحث في السؤال الرئيس الآتي: ما هي التداعيات الجيوسياسية لاتفاقية أوكوس على الأمن في منطقة الهندو–باسيفيك؟ وكيف تؤثر هذه الاتفاقية على توازن القوى الإقليمي، وردود الفعل الاستراتيجية للدول المحورية في المنطقة؟، وتتفرع من هذه الاشكالية تساؤلين فرعيين هما:

- **ما هي اتفاقية أوكوس؟ وما دلالاتها الاستراتيجية؟**
- **ما تداعيات هذه الاتفاقية على الامن في منطقة الهندو باسيفيك؟**

رابعاً: فرضية البحث: تفترض هذه الدراسة إلى إن اتفاقية أوكوس تُعد تحالفاً موجهاً لاحتواء النفوذ الصيني المتصاعد في الهندو–باسيفيك، وأنها ستؤدي إلى إعادة تشكيل الخريطة الأمنية الإقليمية عبر تصعيد الاستقطاب، وزيادة سباق التسلح، وتنامي التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى في المنطقة.

خامساً: منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج التحليلي – الوصفي في استعراض وتحليل مضامين الاتفاقية وخلفياتها، كما يُوظف منهج دراسة الحالة عبر التركيز على تحالف أوكوس بوصفه مثال على التحالفات الأمنية الجديدة، فضلاً عن استخدام أدوات التحليل الجيوسياسي والنظريات الواقعية في العلاقات الدولية لتفسير السلوك الاستراتيجي لدول الأطراف وللدول المتأثرة بالاتفاقية.

سادساً: هيكلية البحث: تتوزع هذه الدراسة المعنونة بـ "اتفاقية أوكوس وتداعياتها الجيوسياسية على الأمن الهندو–باسيفيكي" على مبحثين، يعالج الأول منها الدلالات الاستراتيجية لاتفاقية أوكوس، من حيث ظروف نشأتها، وأهدافها، وطبيعة التحالف بين أطرافها، في إطار السياق الجيوسياسي المتغير. أما المبحث الثاني، فيُعنى بتحليل التداعيات الجيوسياسية والأمنية لهذه الاتفاقية على منطقة الهندو–باسيفيك، عبر الوقوف في انعكاساتها على توازن القوى الإقليمي، والاستجابات الاستراتيجية للدول الفاعلة. وتُختتم الدراسة بخاتمة تتضمن أبرز الاستنتاجات والتوصيات المستخلصة من تحليل أبعاد التحالف وتفاعلاته الإقليمية والدولية.

المبحث الاول: اتفاقية أوكوس ودلالاتها الاستراتيجية

تمثل أوكوس تحالفاً أمنياً وتقنياً غير مسبوق، إذ يشمل التعاون في مجالات متعددة، أبرزها نقل تكنولوجيا الغواصات النووية إلى أستراليا، وتبادل المعلومات السيبرانية، وتطوير القدرات الدفاعية المتقدمة، وهو ما يُنظر إليه بوصفه خطوة نوعية نحو إعادة تشكيل موازين القوى في الإقليم. وقد لاقت الاتفاقية ترحيباً من بعض الدول الحليفة، في حين أثارت تحفظات واعتراضات من قوى إقليمية أبرزها الصين؛ مما يشير إلى عمق التأثيرات الجيوسياسية التي أحدثتها، لذا من هذا المنطلق ينتظم هذا المبحث

على مطلبين، يذهب الاول منها في بيان نشأة اتفاقية أوكوس وأهدافها الرئيسة، في حين الثاني يُعالج حالة التنافس الجيوسياسي مع الصين في ضوء إطار اتفاقية أوكوس.

المطلب الاول: النشأة والاهداف الرئيسة لاتفاقية أوكوس

شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً واضحاً في التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين، لا سيما في منطقة الهندو–باسيفيك، التي تحوّلت إلى محور مركزي في الصراع على النفوذ الاستراتيجي في النظام الدولي. ففي هذا السياق، برزت الحاجة لدى القوى الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، إلى بناء تحالفات أكثر تماسكاً وفعالية لمواجهة تمدد النفوذ الصيني في هذه المنطقة، وهو ما مهد الطريق لتشكيل اتفاقية أوكوس (Novita 2022, 4–5) .

إذ تم الإعلان عن الاتفاقية رسمياً في ١٥سبتمبر من عام ٢٠٢١، لتجمع بين الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأستراليا في إطار تحالف أمني وتكنولوجي جديد، وعلى الرغم من أن العلاقات بين هذه الدول كانت تقليدياً قوية ضمن مؤسسات مثل التحالف الاستخباراتي "العيون الخمس (Five Eyes) والتحالفات الدفاعية الثنائية، إلا أن أوكوس مثّلت نقلة نوعية من حيث مستوى التكامل العسكري والتقني، وعمق الالتزام الأمني بعيد المدى بين أطرافها (Brooke–Holland 2024, 4)

إذ نشأت الاتفاقية وسط عدد من المتغيرات المتشابكة لعل أبرزها تكمن في تصاعد النفوذ الصيني البحري والعسكري في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، وإصرار بكين على فرض مطالبها الإقليمية بالقوة الناعمة حيناً وبالوجود العسكري حيناً آخر، فضلاً عن تزايد قلق الحلفاء الإقليميين مثل اليابان والهند وأستراليا من غياب ردع فعال تجاه الصين، لا سيما في ضوء تراجع الدور الأمريكي التقليدي عبر بعض المراحل السابقة (Novita 2022, 7–8).

<u>ولا شك إن للاتفاقية جملة من الاهداف تتمثل في التفصيل الآتي: –</u>

١. تحقيق الردع الاستراتيجي طويل المدى ضد الصين: إذ يُعد هذا الهدف المركزي غير المُعلن رسمياً للاتفاقية، إذ تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى منع الصين من تغيير الوضع القائم بالقوة في نقاط التوتر مثل تايوان أو بحر الصين الجنوبي. وعبر تزويد أستراليا بغواصات نووية، تتحقق القدرة من خلالها على الانتشار البحري المستمر والطويل الأمد (كما مبين في الخارطة ١)، بما يخلق مجالاً للردع المتبادل ويعقّد خطط التوسع الصيني (Hemmings 2023, 2–3).
٢. تعزيز القدرات البحرية والتقنية للحلفاء: إذ تتمثل إحدى أبرز أهداف أوكوس في بناء قوة بحرية أسترالية نوعية قادرة على حماية مصالحها الوطنية ومصالح التحالف في منطقة المحيط الهادئ.

فالغواصات النووية التي ستحصل عليها أستراليا تمنحها قدرات استراتيجية غير مسبوقة في المدى والسرعة والتخفي، مقارنة بالغواصات التقليدية.

٣. الاندماج في السباق التكنولوجي العالمي: إذ لم تُعد المعادلات الأمنية الحديثة مقتصرة على الترسانة العسكرية التقليدية، بل أصبحت التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية والسيبرانية في صلب التنافس الاستراتيجي. ولذلك تسعى أوكوس إلى بناء بُنية تحتية مشتركة للتفوق التقني بين الدول الثلاث؛ مما يسمح لها بتقاسم المعرفة ونقل التكنولوجيا وتطوير أنظمة دفاعية متكاملة تتفوق على الخصوم المحتملين.

٤. إعادة تشكيل هيكل التحالفات الغربية في آسيا: ففي ظل التراجع النسبي لدور بعض المؤسسات متعددة الأطراف، جاءت أوكوس لتؤسس نموذجاً جديداً لتحالفات تقوم على الفاعلية والمرونة والعمق التكنولوجي، فهي تختلف عن حلف الناتو من حيث البُنية القانونية والسياسية، لكنها تتشابه معه في منطق العمل الجماعي الردعي الموجه ضد تهديد مشترك.

٥. تأمين خطوط التجارة والممرات البحرية الحيوية: إذ تُشكل منطقة الهندو–باسيفيك عقدة بحرية عالمية، حيث تمر بها النسبة الأكبر من التجارة العالمية، ولا سيما عبر مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي. ومن هنا تسعى أوكوس إلى ضمان حرية الملاحة البحرية وحماية سلاسل التوريد العالمية من أي تهديدات محتملة سواء من الصين أو من كوريا الشمالية أو من أي قوى تعديلية أخرى تحاول تغيير معادلات توازن القوى في المنطقة.

٦. تقويض البدائل الصينية والإقليمية للتحالفات الغربية: فمن خلال أوكوس، تحاول الولايات المتحدة تقليل اعتماد حلفائها على التكنولوجيا الصينية في مجالات مثل الاتصالات والبُنية التحتية مثلاً: هواوي، فضلاً عن تحجيم نفوذ الصين في مجالات التعاون البحري الثنائي أو الإقليمي، لا سيما مع دول جنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ (Brooke–Holland 2024, 4–12)

لذا إن اتفاقية أوكوس لا تُعد تحالفاً عسكرياً تقليدياً، بل تمثل نموذجاً هجينياً للتحالفات الحديثة التي تجمع بين الردع الصلب (الغواصات النووية والتواجد البحري) والردع الناعم (التحكم في التكنولوجيا وتوجيه مسارات الابتكار)؛ مما يجعلها واحدة من أكثر الخطوات تأثيراً في تشكيل البيئة الأمنية الآسيوية في العقود القادمة. وهي بهذا تُعيد تموضع القوى الأنجلو–ساكسونية في المشهد الآسيوي ضمن سياق احتواء الصين وتثبيت موازين قوى جديدة في الإقليم (كما مبين في الجدول ١).

خارطة ١ (خارطة أوكوس وحالة الانتشار البحري لمجابهة النفوذ الصيني في الاقليم)

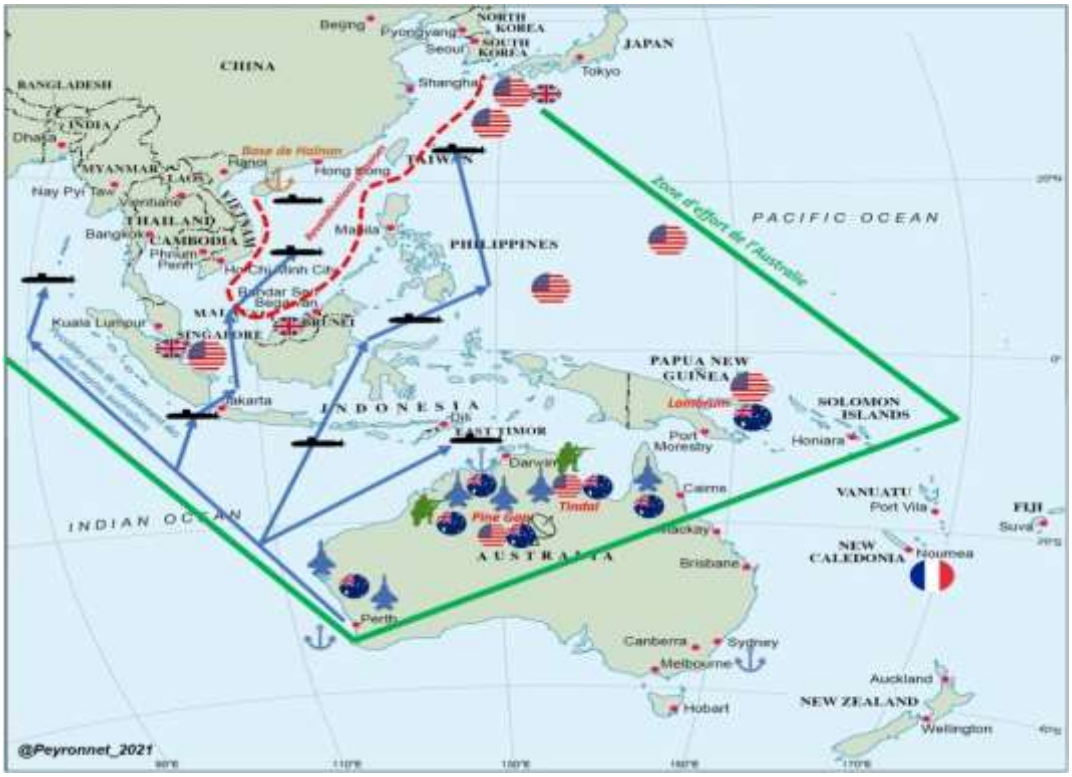

(htt1
)

جدو

ل ١ (أبعاد إتفاقية أوكوس في مجابهة النفوذ الصيني)

نوع الابعاد	التفسير	انعكاسه على مواجهة النفوذ الصيني
العسكري	تزويد أستراليا بغواصات نووية عبر التكنولوجيا الأمريكية والبريطانية	تقويض التفوق البحري الصيني في المحيطين الهندي والهادئ
التكنولوجي	التعاون في الذكاء الاصطناعي، الأنظمة غير المأهولة، والأمن السيبراني	تعزيز تفوق الحلف في المجالات الحساسة التي تسعى الصين للريادة فيها
الاستخباراتي	تكامل أعمق في تبادل المعلومات الاستخباراتية بين دول أوكوس	مراقبة تحركات الصين، وتنسيق الردود الاستراتيجية المشتركة
الجيواستراتيجي	تعزيز التواجد العسكري في جنوب شرق آسيا وجنوب المحيط الهادئ	محاصرة النفوذ الصيني في بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان
الردع النووي	تقديم دعم استراتيجي لأستراليا بتكنولوجيا الدفع النووي	فرض توازن ردعي مباشر مع تنامي القوة العسكرية الصينية
الاقتصادي-الامني	تهيئة بيئة مستقرة للتجارة الحرة ولحماية خطوط الملاحة	تحجيم قدرة الصين على فرض نفوذها الاقتصادي عبر الضغط الأمني في المنطقة

جدول من إعداد الباحث إستناداً إلى (Tobin 2024, 2–7)

وفي تحليل أبعاد اتفاقية أوكوس، يمكن الاستفادة من عدد من النظريات في العلاقات الدولية، لا سيما الواقعية الهجومية والليبرالية المؤسسية، لفهم منطق تشكل التحالف وسلوك الأطراف المنخرطة فيه، وكذلك تفسير ردود الفعل الدولية تجاهه، ففي الواقعية الهجومية (Offensive Realism): تُعد الواقعية

الهجومية، كما طورها جون ميرشايمر (John Mearsheimer)، الإطار الأكثر تماسكاً في تفسير نشوء اتفاقية أوكوس، إذ تنطلق هذه النظرية من افتراض أن النظام الدولي فوضوي بطبيعته، وأن الدول تسعى دائماً لتعظيم قوتها وضمان أمنها عبر مراكمة القوة والهيمنة الإقليمية. وفي هذا السياق، يمكن تفسير اتفاقية أوكوس باعتبارها: أداة ردع استراتيجي مباشر ضد تزايد القوة العسكرية للصين، التي تُعد وفق الواقعيين خصماً محتملاً يهدد التوازن الإقليمي، فضلاً عن وصفها تحالفاً هجومياً وقائياً (Preemptive Alliance)، يسعى لإعادة ترسيم موازين القوى قبل أن تصل الصين إلى مستوى من التفوق لا يمكن احتواؤه، وتعبيراً عن منطق توازن القوى الكلاسيكي، إذ تستجيب الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا إلى اختلال التوازن في منطقة الهندو–باسيفيك عبر تحالف مضاد، كما يُلاحظ الواقعيون أن التحالفات في مثل هذه البيئة الدولية لا تُبنى على القيم أو المبادئ المشتركة، بل على المصالح الأمنية البحتة، وهو ما تؤكده بُنية اتفاقية أوكوس التي تركز على نقل التكنولوجيا العسكرية الفائقة والتعاون الدفاعي، دون أن تُرفق بأي أطر مؤسساتية دائمة كما هو الحال في التحالفات الليبرالية.

أما من حيث الليبرالية المؤسسية (Neoliberal Institutionalism): فعلى الرغم من إن منطق أوكوس يبدو واقعياً في جوهره، إلا أن بعض جوانب الاتفاقية تعكس أيضاً عناصر من الليبرالية المؤسسية، التي تؤكد أهمية التعاون المؤسسي والاعتماد المتبادل والتقنيات المشتركة في بناء الأمن الجماعي. ووفق هذا المنظور: تمثل أوكوس تحالفاً مؤسسياً مرناً يسعى إلى تأسيس شراكة طويلة المدى تقوم على تبادل الخبرات والمعرفة، وليس فقط ردع التهديدات العسكرية، وتُشير الاتفاقية إلى تحول في طبيعة التحالفات الأمنية التقليدية نحو تحالفات تكنولوجية/معرفية، تهدف إلى بناء قدرات مستدامة في الفضاء السيبراني والدفاع الإلكتروني والمجالات الكمية، ويمكن فهم أوكوس أيضاً بوصفها جزء من محاولة لإعادة تشكيل الحوكمة الأمنية في المنطقة؛ بما يدفع الدول الأخرى للانضمام لاحقاً إلى ترتيبات مشابهة على أساس المصالح التكنولوجية والأمنية المشتركة.

لكن الليبراليين المؤسسيين يظلون أكثر تحفظاً في تفسير الاتفاقية؛ نظراً لأنها لم تُنشئ مؤسسة شاملة أو نظاماً قانونياً دائماً، بل ظلت مقتصرة على ترتيبات ثلاثية غير مفتوحة؛ مما يجعلها أقل شفافية وأقل شمولاً مقارنة بالتحالفات الأمنية المتعددة الأطراف (Alviani 2023, 1656–1661)

المطلب الثاني: التنافس الجيوسياسي مع الصين في ضوء إطار إتفاقية أوكوس

لا شك إن الصين، بصفتها قوة صاعدة، تسعى إلى إعادة تعريف النظام الإقليمي الآسيوي على أساس التفوق العسكري والاقتصادي والتكنولوجي، وذلك عبر: تعزيز وجودها العسكري في بحر الصين الجنوبي من خلال بناء قواعد عسكرية وجزر اصطناعية، فضلاً عن تصعيد التهديدات تجاه تايوان باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الصين، ناهيك عن محاولة إضعاف النفوذ الأمريكي عبر أدوات القوة الناعمة

والمبادرات مثل الحزام والطريق. هذا الصعود الصيني فُسّر في العواصم الغربية – لا سيما في واشنطن ولندن وكانبيرا – على أنه تهديد مباشر للهيمنة الغربية والنظام الليبرالي القائم؛ مما استدعى إلى إعادة بناء شبكة التحالفات الاستراتيجية، لتكون أوكوس نموذجاً متقدماً لها (Geopolitics in the Indo-Pacific: Major players' strategic perspectives. 2023, 2-3)

ففي هذا السياق، جاءت أوكوس بوصفها إجراء استباقي لإعادة بناء توازن قوى جديد في الهندو-باسيفيك، يقوم على: نقل التكنولوجيا النووية العسكرية إلى أستراليا، وهو أمر غير مسبوق منذُ اتفاقية الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة عام ١٩٥٨، وتمركز إستراتيجي لقوات الغواصات الغربية في جنوب المحيط الهادئ، بما يمنح الحلفاء قدرة الردع والانتشار السريع، ناهيك عن بناء بُنية تحتية تكنولوجية متقدمة قادرة على مواجهة التحديات السيبرانية والتقنية من الصين (Vijay Varadharajan 2023, 7-9)

ويمكن النظر إلى الاتفاقية بوصفها إعلاناً غير رسمي عن بدء حقبة احتواء صيني جديد في المحيطين الهندي والهادئ، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى منع الصين من بسط سيادتها الاستراتيجية على خطوط الملاحة البحرية وسلاسل الإمداد العالمية، إذ ردت الصين على اتفاقية أوكوس بنبرة تصعيدية، واعتبرتها تحالفاً نووياً غير مسؤول، يهدد أمن المنطقة ويغذي سباق التسلح البحري، لا سيما أن تزويد أستراليا بغواصات نووية قد يُفسر بوصفها خطوة نحو عسكرة جنوب المحيط الهادئ (Sun 2021, 1-2)

كما أعربت دول في جنوب شرق آسيا، مثل إندونيسيا وماليزيا، عن قلقها من أن الاتفاقية قد تُسهم في تدويل النزاعات الإقليمية وزيادة الاستقطاب، بدلاً من تعزيز الاستقرار. غير أن دولاً أخرى مثل اليابان والهند – رغم عدم انضمامها إلى أوكوس – رأت فيها مؤشراً إيجابياً على عودة الولايات المتحدة إلى لعب دور مركزي في أمن آسيا (I. Choong 2021, 1-2)

وفي سياق آخر يمثل التنافس الجيوسياسي مع الصين، في ضوء أوكوس، تحولاً في طبيعة الردع الاستراتيجي، إذ لم يعد مقتصراً على الانتشار العسكري الكمي، بل بات يتضمن (Hemmings 2023, 2-3):

١- ردعاً تكنولوجياً ومعرفياً، يتمثل في السيطرة على التقنيات المتقدمة.
٢- ردعاً جيو-بحرياً، وذلك عبر فرض خطوط تماس استراتيجية في المحيطين الهندي والهادئ.
٣- ردعاً مرناً وطويل الأمد، يعتمد على الشراكات الثنائية والثلاثية عوضاً عن المنظومات الأمنية الكبرى التي فقدت فعاليتها.

لذا بناءً على ما تقدم يتضح إن أوكوس أعادت صياغة معادلة التنافس الجيوسياسي بين الصين والغرب، عبر إدخال عنصر التكنولوجيا النووية في صلب الحسابات الأمنية، وتكثيف التحالفات النوعية بعيداً عن الأطر المؤسسية التقليدية، ويُرجح أن تساهم الاتفاقية في تعميق الاستقطاب الإقليمي وزيادة حدة التنافس؛ مما يستوجب من دول المنطقة إعادة النظر في خياراتها الاستراتيجية بين الاصطفاف أو الحياد.

المبحث الثاني: تداعيات إتفاقية أوكوس على الامن في منطقة الهندو باسيفيك

تعكس اتفاقية أوكوس حالة التصاعد من حيث التنافس الاستراتيجي مع الصين، وتؤشر إلى انزياح متزايد نحو ترتيبات أمنية ثنائية وثلاثية خارج الأطر التقليدية متعددة الأطراف، عبر ما تتضمنه من شراكات في مجالات الغواصات النووية، الذكاء الاصطناعي، والتقنيات المتقدمة، فإن أوكوس لا تُعيد فقط رسم موازين القوة في المحيطين الهندي والهادئ، بل تُثير كذلك جملة من التداعيات الأمنية التي تتراوح بين تعزيز سياسات الردع، وتغذية سباقات التسلح، وإضعاف الثقة الإقليمية، بما يهدد استقرار البُنية الأمنية في واحدة من أكثر مناطق العالم ديناميكية وتوتراً، لذا ينتظم هذا المبحث على ثلاث مطالب، يُعالج الاول منها أثار الاتفاقية على معادلة ميزان القوى في المنطقة، في حين الثاني يتطرق إلى اتفاقية أوكوس: بين تكريس الردع الإقليمي وإعادة هندسة النظام الدولي، وأما المطلب الثالث يُعالج: تأثير أوكوس على بُنية التحالفات التقليدية مثل التحالف الرباعي الأمني (QUAD) والآسيان.

المطلب الاول: أثار الاتفاقية على معادلة ميزان القوى في المنطقة

تُمثل اتفاقية أوكوس (AUKUS)، التي أُعلنت في سبتمبر من عام ٢٠٢١، تحالفاً ثلاثياً بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا بهدف تعزيز التعاون الدفاعي والتكنولوجي بين الأطراف الثلاثة، وذلك في سياق تصاعد التنافس الجيوسياسي مع الصين. ويُعد هذا التحالف من أبرز التطورات الأمنية في منطقة الهندو–باسيفيك خلال العقود الأخيرة؛ لما يحملهُ من تداعيات استراتيجية مباشرة على ميزان القوى الإقليمي، وتركيبة التحالفات، وأنماط التسلح والتكنولوجيا الدفاعية في المنطقة (Schepers 2022, 3–4).

إذ إن أحد أبرز أوجه الاتفاقية هو تزويد أستراليا بغواصات تعمل بالطاقة النووية، وهي نقلة نوعية في قدراتها الدفاعية، إذ أن الغواصات النووية توفر مدى عملياتي أوسع بكثير من الغواصات التقليدية، يسمح لها بالعمل في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ لفترات أطول دون الحاجة لإعادة التزود بالوقود، فضلاً عن قدرات ردع متقدمة تمكنها من لعب دور نشط في عمليات التحالف مع الولايات المتحدة ومراقبة تحركات البحرية الصينية، ناهيك عن مستوى غير مسبوق من التكامل الدفاعي بين أستراليا والدول الأنجلوسكسونية؛ مما يعزز التحالف الأمني الخفي الذي يشمل أيضاً تبادل المعلومات

الاستخباراتية ضمن منظومة العيون الخمس (Five Eyes)، هذا التحول يساهم في تعديل ميزان القوى، عبر إدخال طرف إقليمي (أستراليا) إلى مستوى متقدم من القوة البحرية؛ مما يغير من موازين الردع والانتشار البحري في المنطقة (Hadisancoko 2024, 3609–3612)

لكن هنا يُطرح التساؤل لماذا يتم تزويد استراليا بالذات بالغواصات النووية؟ والاجابة على ذلك تكمن في عدة أسباب لعل أبرزها إلى إن أستراليا تقع في قلب الهندو–باسيفيك، وتُعد خط التماس الأول مع النشاط البحري الصيني المتصاعد، فوجود غواصات نووية أسترالية يساعد على مراقبة الاوضاع في بحر الصين الجنوبي، مضيق ملقا، والمحيط الهادئ الجنوبي، إذ إن هذا الموقع يجعلها نقطة انطلاق مثالية لردع الصين دون الحاجة لنشر دائم للقوات الأمريكية أو البريطانية، ناهيك عن سد فجوة عسكرية في قدرات أستراليا، إذ إنها كانت تعتمد على غواصات تقليدية (ديزل–كهرباء)، والتي تمتلك مدى وقدرات محدودة، لذا فوجود الغواصات النووية تمنحها مدى أوسع، وقدرة بقاء أطول تحت الماء، فضلاً عن سرعة وقدرة اختفاء استراتيجية؛ مما يجعلها حليفاً أكثر فاعلية في ردع الصين والتصدي لتحركاتها في المنطقة (Elphick 2025, 13).

لذا امامنا معادلة تكمن في إن أستراليا تساوي القوة المحلية المنفذة، في حين إن الولايات المتحدة وبريطانيا تساوي الدعم التكنولوجي والاستخباراتي، فالغواصات النووية تتطلب بُنية تحتية، تدريب، وتكنولوجيا معقدة جداً، هذا يعني أن أستراليا ستكون مرتبطة استراتيجياً وبشكل دائم مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إذ قد يمتد هذا الارتباط لعقود، أي بعبارةٍ أخرى أنها لن تخرج من المحور الغربي بسهولة، حتى مع تغير الحكومات أو السياسات(Gosling 2024)

لكن هذا سوف يؤدي إلى تأجيج سباق التسلح الإقليمي والتأثير على توازن الردع، إذ أثار امتلاك أستراليا لتكنولوجيا الغواصات النووية، رغم كونها غير مسلحة نووياً، مخاوف من فتح الباب أمام تسابق إقليمي على تطوير أو استيراد تقنيات مشابهة، قد يدفع ذلك قوى كالهند وكوريا الجنوبية واليابان إلى إعادة تقييم خياراتها الدفاعية والنووية، لا سيما في ظل غموض السياسات الصينية تجاه تايوان، كذلك فإن الاتفاقية قد تُعقد جهود نزع السلاح النووي في آسيا وتخلق توترات مع دول رابطة الآسيان (ASEAN) التي تفضل سياسة الحياد وعدم الانحياز؛ هذا مما يجعل أوكوس أداة لإعادة تشكيل معادلات الردع التقليدية في المنطقة، ورفع مستوى الاعتماد على التحالفات العسكرية بدلاً من الترتيبات متعددة الأطراف ذات الطابع الدبلوماسي (Nizamuddin 2023)

كما تسببت الاتفاقية في أزمة دبلوماسية حادة مع فرنسا بعد إلغاء أستراليا صفقة الغواصات الفرنسية التقليدية، ما كشف عن تحولات في أولويات التحالفات الغربية، إذ اعتُبر استبعاد فرنسا دليلاً على تراجع الدور الأوروبي في المعادلة الأمنية في المحيطين الهندي والهادئ، ويعكس الاتفاق أيضاً انحيازاً

واضحاً نحو الحلف الأنجلوسكسونية على حساب التعاون متعدد الأطراف الأوروبي–الآسيوي؛ لذا فإن أوكوس تُعيد صياغة المحاور الأمنية الكبرى في المنطقة، بما يعزز من القطبية الثنائية (أمريكا وحلفاؤها مقابل الصين) ويُضعف أي مساعٍ لتعددية استراتيجية أكثر شمولاً (Perrot 2021, 8–10).

فعلى الرغم من أن الاتفاقية تروج لنفسها بوصفها إطار دفاعي، إلا أن لها انعكاسات محتملة على استقرار النظام الإقليمي: إذ تؤدي إلى زيادة التوترات العسكرية، لا سيما في المناطق البحرية المتنازع عليها، وتزيد من هشاشة المعاهدات الدولية المتعلقة بعدم انتشار التكنولوجيا النووية، ما يطرح تساؤلات حول ازدواجية المعايير، فضلاً عن إنها تُقوض فكرة الحياد النشط الذي تتبناه بعض دول آسيان؛ مما قد يدفعها إلى مزيد من الحذر وربما التحوط العسكري (Kazmi 2023, 38–53).

لذا في المجمل، تمثل اتفاقية أوكوس تحولاً جوهرياً في معادلة توازنات القوى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، إذ أنها تعزز من القدرات الدفاعية الأسترالية، وتدفع بسياسات الردع الجماعي ضد الصين، وتفتح الباب أمام سباق تسلح إقليمي محتمل، كما تُعيد صياغة التحالفات الغربية بما يتجاوز المفاهيم التقليدية للتحالفات الثنائية أو متعددة الأطراف، وتؤكد على مركزية الصراع الأمريكي–الصيني في تشكيل البيئة الأمنية الآسيوية. غير أن تداعياتها بعيدة المدى قد تنطوي على مخاطر استراتيجية تفوق الفوائد الظرفية، لا سيما فيما يتعلق بمسائل الانتشار النووي والاستقرار الإقليمي.

المطلب الثاني: اتفاقية أوكوس: بين تكريس الردع الإقليمي وإعادة هندسة النظام الدولي

على الصعيد الأمن الإقليمي عززت الاتفاقية الانقسام بين المعسكرين الأمريكي والصيني في المنطقة، وتفاقم حدة التنافس العسكري، لا سيما في بحر الصين الجنوبي وتايوان، فضلاً عن تزايد من احتمالية الصدام غير المباشر (Proxy Confrontation)، عبر الحوادث العسكرية أو الاستفزازات البحرية، ناهيك عن تعزيز من مظاهر عسكرة المنطقة على حساب التنمية والتعاون الاقتصادي، و تآكل الثقة بين دول الآسيان والقوى الكبرى فدول رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN) تتبنى سياسة الحياد الاستراتيجي، لكنها ترى في أوكوس تهديداً لتوازن القوى القائم، وقد تدفع هذه الاتفاقية الدول الصغيرة إلى التوجه نحو موازنات قسرية أو تحالفات وقائية خوفاً من التهميش أو التهديد، وبدلاً من تقوية الأطر الأمنية متعددة الأطراف مثل منتدى الآسيان الإقليمي، تعزز أوكوس من الاعتماد على تحالفات أنجلوسكسونية مغلقة؛ مما يؤدي إلى تآكل الهندسة الأمنية الإقليمية المفتوحة (I. S. Choong 2024, 14).

وأما انعكاساتها على النظام الدولي تتمثل في تحدي لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، فعلى الرغم من إن الغواصات الأسترالية ليست مسلحة نووياً، فإن حصول دولة غير نووية على تقنية الدفع النووي يعتبر سابقة قد تُضعف منظومة عدم الانتشار، ويخلق ثغرة قانونية في معاهدة NPT قد

تستغلها دول أخرى لامتلاك قدرات مماثلة بذريعة الاستخدام غير العسكري، فضلاً عن تراجع مصداقية المؤسسات متعددة الأطراف فالاتفاقية تمت خارج الأطر التقليدية مثل الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو حتى التحالفات التقليدية كحلف الناتو؛ هذا مما يعزز من اتجاه العمل خارج النظام المؤسسي الدولي لصالح ترتيبات أمنية ضيقة، ويُضعف بطبيعة الحال مبدأ التعاون الدولي الشامل (Acton 2021).

ومن الملاحظ أيضاً إن الاتفاقية تُعيد رسم ملامح صراع أقطاب جديد بين الولايات المتحدة والصين؛ مما يهدد النظام الدولي الذي نشأ بعد الحرب الباردة على أساس التعددية، إذ تُعيد أجواء الحرب الباردة بصيغ جديدة، لا سيما في مجالات التكنولوجيا العسكرية والأمن البحري، ناهيك عن تهميش دور القوى المتوسطة والأوروبية، إذ إن استبعاد فرنسا من اتفاق أوكوس (رغم وجود تحالف سابق مع أستراليا) عكس تراجع الثقة في النظام الغربي المتعدد، ناهيك عن انه يؤدي إلى إضعاف المحور الأوروبي في النظام الدولي لصالح تحالفات أنجلوسكسونية أكثر تماسكاً (Sarah Tzinieris 2025, 5–8).

جدول ٢ (انعكاسات إتفاقية أوكوس على الامن الاقليمي والنظام الدولي)

ت	المحور	الامن الاقليمي (الهندو باسيفيك)	النظام الدولي
1	الطبيعة الجغرافية للتأثير	محصور جغرافياً في آسيا والمحيطين الهندي والهادئ	عالمي يمتد ليشمل التوازنات الدولية والتحالفات الكبرى
2	أثر الاتفاقية على التسلح	تحفيز سباق تسلح بحري وتكنولوجي بين الدول الإقليمية	خلق سابقة في تقنيات الدفع النووي لدولة غير نووية
3	ردود الفعل الإقليمية/الدولية	قلق لدى دول الآسيان، استياء الصين، حذر من اليابان والهند	انتقادات من فرنسا والاتحاد الأوروبي، وقلق من اختلال قواعد عدم الانتشار
4	تأثيرها على التحالفات	تعزيز التحالفات الأنجلوسكسونية وتهميش بعض الشركاء الإقليميين	تآكل الثقة بالتحالفات متعددة الأطراف وتفكك الإجماع الغربي
5	الأثر على الاستقرار	زيادة احتمالات الاحتكاك العسكري في بحر الصين الجنوبي	زعزعة استقرار النظام العالمي القائم على القواعد والمؤسسات
6	التأثير على القوانين الدولية	ضبابية قانونية بشأن استخدام الدفع النووي في الأغراض الدفاعية	تقويض نظام حظر الانتشار النووي (NPT) ومخاطر إعادة تفسير التزامات المعاهدات
7	الطابع المؤسسي	تغييب الأطر الإقليمية التقليدية (مثل آسيان) عن صنع القرار الأمني	تجاوز المؤسسات الدولية (مثل الأمم المتحدة والوكالة الذرية) في صفقات استراتيجية

الجدول من إعداد الباحث إستناداً إلى:

(Defence 2023, 37–41)

لذا يتضح مما تقدم إن اتفاقية أوكوس تعكس تحولات عميقة في البيئة الأمنية الآسيوية والدولية، وتطرح تحديات حقيقية أمام النظام الدولي القائم على التعاون المؤسسي وعدم الانتشار. فهي تُعزز الردع العسكري لكن على حساب الثقة المتبادلة، الشفافية، والتوازن المؤسسي العالمي؛ مما يجعلها نقطة تحول ذات تداعيات استراتيجية بعيدة المدى، قد تُسهم في تسريع تفكك الأطر الأمنية التقليدية، وتُعيد إنتاج التنافس بين القوى الكبرى بصيغة أكثر تعقيداً.

المطلب الثالث: تأثير أوكوس على التحالف الرباعي والآسيان

إن تأثير اتفاقية أوكوس (AUKUS) على بُنية التحالفات التقليدية في منطقة الهندو–باسيفيك، لا سيما على التحالف الرباعي الأمني (QUAD) ورابطة دول جنوب شرق آسيا الآسيان، يُعد من أبرز التحولات الجيوسياسية في العقد الأخير، إذ يمكن تحليل هذا التأثير عبر النقاط التالية:

أولاً: العلاقة مع التحالف الرباعي: فعلى الرغم من إن أوكوس والرباعي تُعد بوصفهما كيانات مختلفة من حيث البُنية والوظيفة، إلا أنهما يشتركان في الهدف الأوسع المتمثل في احتواء التمدد الصيني، لا سيما في البحر الصين الجنوبي،

(كما مُبين في الجدول٣) فهناك تقاسم للأدوار وتكامل للجهود: فالتحالف الرباعي يُركز أكثر على الشراكات متعددة الأطراف غير العسكرية مثل الأمن الصحي، سلاسل التوريد، والتكنولوجيا، بينما يُركز أوكوس على التعاون العسكري المتقدم؛ مما يخلق نوعاً من التكامل الإستراتيجي بين التحالفين.

لكن مع ذلك هناك بعض المخاوف داخل التحالف الرباعي ولا سيما الهند التي تنظر إلى أوكوس بحذر، خاصة بسبب طابعه الأنغلو–ساكسوني وافتقاده للطابع الآسيوي، مما قد يُهمش شركاء آسيويين اساسيين ويحد من شمولية التحالفات الأمنية (Yida 2024, 77–82).

جدول ٣ (التحالف الرباعي وأوكوس: أوجه الشبة والاختلاف والاهداف المشتركة)

أوجه الاختلاف		
البند	التحالف الرباعي	إتفاقية أوكوس
الاسم الرسمي	The Quadrilateral Security Dialogue (QUAD)	Australia–United Kingdom–United States Pact (AUKUS)
دول الاعضاء	الولايات المتحدة، اليابان، الهند، أستراليا	الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، أستراليا
تاريخ التأسيس	بدأت ٢٠٠٧ (وأعيد تفعيلها منذ ٢٠١٧)	أعلِن عنها في سبتمبر ٢٠٢١
الطبيعة	حوار سياسي/استراتيجي غير رسمي	تحالف عسكري تقني أمني رسمي
المجالات الأساسية	الأمن البحري، المناخ، الصحة، التكنولوجيا، سلاسل التوريد	تقنيات عسكرية، غواصات نووية، الذكاء الاصطناعي، الفضاء السيبراني.
الطابع الجغرافي	متعدد الأطراف وشامل لآسيا	أنغلو-ساكسوني وضيق
الطابع العسكري	تعاون أمني غير ملزم	تعاون عسكري عميق وملزم تقنياً
موقف الهند	شريك رئيس وفعّال	غير منخرطة في أوكوس وتتحفظ عليه
موقف اليابان	داعمة له وفاعلة	غير عضوة لكن تراقب عن قرب
أوجه التشابه		
وجه الشبه	الوصف	
الهدف الجيوسياسي العام	مواجهة تمدد الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ	
الشراكة مع الولايات المتحدة	كلاهما تقوده الولايات المتحدة بوصفه قوة مهيمنة.	
التركيز على منطقة الهندو-باسيفيك	يعتبران جزءً من استراتيجية الاحتواء المرن للصين في هذه المنطقة.	
تعزيز النظام الدولي القائم	يسعيان لتعزيز حرية الملاحة، سيادة القانون، والنظام الليبرالي.	
التكامل غير المباشر	رغم اختلاف طبيعة كل منهما، يمكن اعتبارهما عنصرين متكاملين في الرؤية الغربية للأمن الإقليمي.	
الاهداف المشتركة		
١. حماية خطوط الملاحة في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ. ٢. موازنة القوة الصينية عبر التعاون الأمني والتكنولوجي. ٣. دعم بنُية أمنية مستقرة مفتوحة وغير مهيمن عليها من قوة واحدة. ٤. تطوير شراكات في مجالات الذكاء الاصطناعي والفضاء السيبراني والدفاع المتقدم		

الجدول من إعداد الباحث:

(Kendall 2023, 12-26)

ثانياً: العلاقة مع الآسيان: فالآسيان تميل تقليدياً إلى الحياد وعدم الانحياز في صراعات القوى الكبرى. فظهور تحالفات عسكرية مثل أوكوس يضع الآسيان أمام ضغوط اختيارية بين المعسكرات؛ مما يُضعف قدرتها على لعب دور الوسيط المحايد، إذ تُشكل أوكوس دون إشراك دول الآسيان يُفسَّر على أنه تجاوز للمنصة الآسيانية بوصفه مركز للتعاون الإقليمي؛ مما يُضعف من مكانة الآسيان في بُنية الأمن الإقليمي، كما إن نقل تكنولوجيا الغواصات النووية لأستراليا يفتح الباب أمام سباق تسلح تقني واستراتيجي في المنطقة، وهو ما يُقلق العديد من دول الآسيان التي تسعى لحفظ الاستقرار دون الدخول في لعبة التوازنات العسكرية.

فضلاً عن إن أوكوس يعكس اتجاهاً جديداً نحو تحالفات ضيقة ولكن قوية، بخلاف التحالفات متعددة الأطراف مثل الآسيان. هذا التحول يُعيد تشكيل بُنية النظام الإقليمي على أساس الاصطفافات الأمنية بدلاً من التعاون الجماعي (M. Umar 2023, 435–453)

إذ تُمثل أوكوس نموذجاً لتحالفات جديدة مستقبلًا، على غرار ما يُطلق عليه التحالفات المصغرة أو Mini–lateralism؛ مما يُعيد تعريف من له الكلمة العليا في قضايا الأمن البحري والتقني في آسيا، إذ يُشكل أوكوس أداة لتوسيع الهيمنة الغربية في منطقة الهندو–باسيفيك ولكن على حساب التحالفات التقليدية الآسيوية، فهو يعزز من بعض التحالفات مثل QUAD عبر التكامل غير الرسمي، بينما يُضعف البعض الآخر مثل الآسيان عبر تقويض دورهم المركزي، وهذا يعكس تحولاً عميقاً في هندسة الأمن الإقليمي من التعددية نحو الاصطفاف الاستراتيجي (Thomas S. Wilkins. 2025, 80–85)

الخاتمة والاستنتاجات

تُمثل اتفاقية أوكوس تحولاً استراتيجياً في طبيعة التحالفات الأمنية والعسكرية في منطقة الهندو–باسيفيك، وتجسيداً واضحاً للتوجهات الغربية نحو إعادة صياغة نظام الردع الإقليمي في مواجهة التوسع الجيوسياسي الصيني. وقد أعادت الاتفاقية إحياء مفاهيم الحرب الباردة عبر تشكيل تحالفات أمنية مغلقة تُركّز على التفوق التقني والعسكري، مع تراجع نسبي في دور المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف مثل رابطة آسيان أو منظمة الأمن الجماعي.

إن تداعيات اتفاقية أوكوس لم تقتصر على البُعد العسكري فحسب، بل امتدت إلى إعادة تعريف معايير الأمن الإقليمي، وإثارة سباق تسلّح غير معلن، وإشعال موجة جديدة من الاستقطاب الجيوسياسي، لا سيما في ظل الصعود المتنامي للصين وتحالفاتها الآخذة بالتوسّع، كما أثارت الاتفاقية تساؤلات حول مستقبل التوازن الاستراتيجي، ودور القوى الوسطى (كالهند، وإندونيسيا، وكوريا الجنوبية) في تحديد شكل النظام الأمني القادم.

لذا من منظور تحليلي، يُمكن اعتبار اتفاقية أوكوس نموذجاً تطبيقياً لتحولات النظام الدولي في ظل الانتقال من الأحادية القطبية إلى التعددية التنافسية، إذ أصبح الأمن لا يُبنى على أسس التعاون فقط، بل يُعاد تشكيله عبر تكتلات مغلقة، وتقنيات ردع نوعية، وأجندات استراتيجية تتجاوز النطاقات الجغرافية التقليدية.

لذا توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات لعل أبرزها تكمن في التفصيل الآتي: –

١- تمثل اتفاقية أوكوس نقلة نوعية في تشكيل التحالفات الدفاعية الغربية خارج الناتو، إذ تُعد أول تحالف عسكري تقني يُدار ضمن نطاق جغرافي غير أطلسي؛ مما يشير إلى تمدد النفوذ الأمني الغربي نحو الشرق الآسيوي.

٢- تعكس الاتفاقية تصاعد الاهتمام الاستراتيجي الأميركي والبريطاني بمنطقة الهندو–باسيفيك، باعتبارها مركز التفاعلات الجيوسياسية العالمية في العقود المقبلة، ولا سيما في ظل المنافسة المتزايدة مع الصين.

٣- من خلال تزويد أستراليا بغواصات نووية، فإن أوكوس تُسهم في خلق حالة ردع جديدة، قائمة على امتلاك تقنيات نوعية تؤثر في ميزان القوة البحرية في المحيطين الهندي والهادئ؛ مما يدفع القوى الإقليمية إلى مراجعة استراتيجياتها الأمنية.

٤- إن الاتفاقية تعمّق حالة الانقسام الجيوسياسي في المنطقة، وتدفع نحو مزيد من الاستقطاب بين محور غربي يتبنّى سياسة احتواء للصين، ومحور شرقي صاعد يبحث عن تعزيز استقلاليته وتحالفاته البديلة.

٥- وجود فجوة في التشاور مع الحلفاء الإقليميين التقليديين – مثل فرنسا والهند؛ مما يعكس محدودية التوافق الغربي، ويثير تساؤلات حول مدى شمولية هذا النوع من التحالفات وفاعليتها على المدى الطويل.

٦- أوكوس تُمثل نموذجاً للردع عبر التفوق التكنولوجي وليس الكم العسكري؛ مما يشير إلى تحوّل استراتيجي في مفاهيم القوة الصلبة، ويعزز الاعتماد على التكنولوجيا في إدارة الصراعات المستقبلية.

٧- تدفع هذه الاتفاقية الصين نحو تسريع مشاريعها الدفاعية والتكنولوجية، وربما إلى توسيع نطاق تحالفاتها السياسية والاقتصادية؛ مما قد يُفضي إلى نشوء تحالفات مضادة ضمن إطار الحرب الباردة الجديدة.

٨- تُشكل الاتفاقية تحدياً حقيقياً للمنظومات الإقليمية متعددة الأطراف، مثل الآسيان، التي تُواجه صعوبة في تحقيق توازن بين القوى المتصارعة؛ مما يُضعف دورها في إدارة الأمن الجماعي.

References

1. n.d. doi:https://fmes-france.org/the-aukus-security-pact-aligning-australias-strategy-with-americas-geopolitical-vision.
2. Acton, J. M. 2021. *Why the AUKUS Submarine Deal Is Bad for Nonproliferation—And What to Do About It.* https://carnegieendowment.org/posts/2021/09/why-the-aukus-submarine-deal-is-bad-for-nonproliferationand-what-to-do-about-it?utm_source.
3. Alviani, A. 2023. "THE NEO-REALISM IN AUKUS." *International Journal of Humanities Education and Social Sciences* 5 (2): 1656-1661.
4. Brooke-Holland, Louisa. 2024. "AUKUS Pillar 2: Advanced Military Capabilities." *Commons Library Research Briefing* (4): 4.
5. Choong, I. 2021. " Southeast Asian Responses to AUKUS: Arms Racing, Non Proliferation and Regional Stability." ISEAS – Yusof Ishak Institute, Singapore, 1-2.
6. Choong, I. S. 2024. "Southeast Asian Responses to AUKUS: Arms Racing, Non-Proliferation and Regional Stability." *Institute of Southeast Asian Studies – Yusof Ishak Institute* (134): 14.
7. Defence, U. M. 2023. "THE AUKUS NUCLEAR POWERED SUBMARINE PATHWAY: Safety and Security." 37-41.
8. Elphick, K. 2025. "The deterrence advantage of nuclear-powered submarines in a contested Indo-Pacific." *National Security and Safety* 13.
9. 2023. "Geopolitics in the Indo-Pacific: Major players' strategic perspectives." *European Parliamentary Research Service.* 2-3.
10. Gosling, L. 2024. "Deterring at a distance: The strategic logic of AUKUS. ."
11. Hadisancoko, L. A. 2024. "The Role of AUKUS in Australia's Military Capacity Building Strategy." *East Asian Journal of Multidisciplinary Research* 3 (8): 3609-3618.
12. Hemmings, J. 2023. "AUKUS: ENHANCING UNDERSEA DETERRENCE. PACIFIC FORUM." HONOLULU, HI., 2-3.

13.Kazmi, A. F. 2023. "The Impact of AUKUS on Strategic Stability in the Asia Pacific." *Journal of Strategic Studies* 11 (1): 38-53.
14.Kendall, T. 2023. "The Rise of 'Minilateralism' in the Indo Pacific: the Quad & AUKUS." *Japan Economic Foundation* 12-26.
15.M. Umar, A. R. 2023. "AUKUS and Southeast Asia's Ontological Security Dilemma." *(C. I. Affairs, Ed.) International Journal.* 435-453.
16..Nizamuddin, S. 2023. *Navigating AUKUS: Implications for ASEAN and the French Factor in the Indo-Pacific.* https://theoxfordblue.co.uk/navigating-aukus-implications-for-asean-and-the-french-factor/?utm_source.
17.Novita, A. Ayu. 2022. "AUKUS Alliance: United States Strategic Interest in Indo-Pacific." *Jurnal Diplomasi Pertahanan* 8 (1): 4-5.
18.Perrot, É. 2021. "The Aukus agreement, what repercussions for the European Union?" *The Research and Studies Centre on Europe* 8-10.
19.Sarah Tzinieris, Z. L. 2025. " Cooperative or clubbish? AUKUS order engineering and EU normative power in the Indo Pacific." *Asia Europe Journal* 5-8
20.Schepers, N. M. 2022. "AUKUS: Below the Surface. CSS Analyses in Security Policy." (300): 3-4.
21.Sun, Y. 2021. "FOLD, CALL, OR RAISE? CHINA'S POTENTIAL REACTIONS TO AUKUS." 1-2.
22.Thomas S. Wilkins. 2025. " Strategic Minilateralism and the Regional Security Architecture of the Indo-Pacific: The Quad, AUKUS and the Trilateral Strategic Dialogue. ." 80-85.
23.Tobin, J. 2024. "AUKUS security partnership." 2-7.
24.Vijay Varadharajan. 2023. "AUKUS – Cyber Security Aspects." *Advanced Cyber Security Research Engineering Centre (ACSRC)* 7-9.
25.Yida, L. 2024. "Analysis of the Security Impact of AUKUS on the South China Sea: Based on Defensive Realism Analysis. ." *Lecture Notes in Education Psychology and Public Media* 63 (1): 77-82.